

## العمليات الانتقامية ضد الصحفيين تبلغ أرقاماً قياسية

كابول - أعلنت الشرطة الأفغانية عن اغتيال رئيس اتحاد الصحفيين في ولاية غزني رحمة الله نيكزاد بهجوم

شنه مسلحون مجهولون، مشيرة إلى أنه خامس صحفي يستهدفه مسلحون مجهولون خلال الشهرين الماضيين. وكان الصحفي الذي تم اغتياله يعمل لدى وكالة "أسوشيتد برس" الإخبارية الأميركية وشبكة "الجزيرة" القطرية.

وأفغانستان إلى جانب المكسيك والفلبين شهدت العدد الأكبر من حالات القتل الانتقامية ضد الصحفيين، وفق ما أكد تقرير لجنة حماية الصحفيين، إذ استهدفت العصابات الإجرامية والمليشيات المراسلين العاملين في بلدان تشهد أعمال عنف ومنها بلدان ديمقراطية.

وارتفعت عدد حالات القتل الانتقامي للصحفيين خلال عام 2020 لأكثر من الضعف مقارنة بالعام الماضي 2019، فيما تراجع عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء تغطية أخبار الحروب الصحفيين، حداداً، بسبب استحوذ جائحة كورونا على اهتمام وسائل الإعلام وحلولتها دون تنقل الصحفيين بسهولة.

وقالت جنيفر دونهام، التي أعدت تقرير لجنة حماية الصحفيين على مستوى العالم، قتل ما لا يقل عن 30 صحافياً سنة 2020 من بينهم 21 صحافياً كان الدفاع لقتلهم هو الانتقام منهم بسبب عملهم، مما يمثل قفزة عن العدد المسجل العام الماضي الذي شهد مقتل 10 صحفيين، فيما قتل صحفيون آخرون في المعارك أو جراء تقاطع النيران أو أثناء تاديتهم لمهام أخرى ألت إلى نهايات خطيرة.

وأوصى المؤسسات الإعلامية بإبلاء التغطية الاقتصادية اهتماماً أكبر عبر نشرات الأخبار والأقسام المتخصصة في الشأن الاقتصادي، ودعم الصحفيين العاملين معهم على تعزيز خبراتهم للأهمية للتغطية الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن باقي المجالات السياسية والأمنية، إذ إن غالبية المشاكل السياسية تعد انعكاساً لآزمات اقتصادية.

ويقع على عاتق الصحفيين المتخصصين في الإعلام الاقتصادي العمل على تعزيز خبراتهم عبر ورش تدريبية منظمات محلية ودولية متخصصة، وفهم النظريات الاقتصادية عبر القراءة الأكاديمية، خصوصاً تلك المتعلقة بآلية عمل البورصة وأسعار النفط العالمية والمحلية والآزمات المالية، والإلمام بالمصطلحات والمفاهيم الاقتصادية (التضخم، الانكماش، الركود، سعر الصرف، الإفلاس، غسيل الأموال، وغيرها)، والسعي لتحليل وفهم الأرقام والإحصاءات والنسب المئوية الصماء الصادرة عن الجهات الحكومية وغير الحكومية في الشأن الاقتصادي عبر الاستعانة بخبراء وأساتذة في الاقتصاد.

وفي حالة قتل مباشرة وعلنية لصحافي على يد الحكومة، أعدمت إيران في 12 ديسمبر الجاري الصحفي روح الله زم شقناً بعد إصدارها حكماً بإعدامه.

وكان زم يقدم من خلال موقعه الإلكتروني وقناة على منصة "تلغرام" أماد نيوز" للذين كان يديرهما من المنفى، تغطية ناقدة للمسؤولين الإيرانيين وكان ينشر مواعيد الاحتجاجات وأماكن انطلاقها سنة 2017. وقد أغلقت منصة

التلفزيونية ذات المصلحة العامة، على غرار البرامج الصحية والمقاطع التوعوية والبرامج الإخبارية الموكبة لفترة الأزمات الوابئة الناجمة عن كوفيد - 19.

ويعتبر تطوير وصول الأشخاص الصم وضعاف السمع إلى البرامج التلفزيونية جزءاً فقط من استجابة الإعلام لحاجيات وتطلعات المواطنين في وضعية إعاقة.

وخلص المجلس الأعلى للاتصال إلى أن إسهام الإعلام السمعي والبصري بمختلف مناصاته في تعزيز حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لا يكتمل إلا بتعزيز حضورهم ومشاركتهم في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، مشيراً إلى أن من شأن ذلك توسيع اشتراكية الفعل الإعلامي وإثراء تعددية وتنوع الفعل الديمقراطي.

وأصدر المجلس الأعلى عددا من القرارات والتوصيات للإسهام في الانتقال من تقديم موضوع مسؤولية الاتصال السمعي البصري تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة كقضية فئوية إلى طرحها في إطار الحقوق والمواطنة. وتمكين الأشخاص ذوي إعاقة سمعية من متابعة البرامج

وإجراءات في مواعيد محددة لتكريس المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

ولكنها بقيت محدودة ولم تصل إلى المستوى المطلوب في ضمان حق الصم وضعاف السمع بالوصول إلى البرامج التلفزيونية المختلفة. ولم يتم تطوير هذه الإجراءات بشكل كاف منذ دخول شروط البث للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون وشركة صورياد القناة الثانية حين التنفيذ سنة 2012، ودعا المجلس في هذا الإطار إلى تبني أكبر لتطوير إدراج لغة الإشارة في برامج الخدمة العمومية.

ونوه أنه يأخذ في الاعتبار ما قد يتطلبه تطوير واستخدام هذه التهيئة من توفير موارد مادية وبشرية، وأن النهوض بوصول الأشخاص الصم وضعاف السمع إلى البرامج التلفزيونية، وفق الكيفيات والشروط التي تحددها شروط البث، ضرورة حقوقية ملحة تستدعي اتخاذ

## الصراع السياسي يغلب على تغطية الإعلام العراقي للأزمة الاقتصادية

### اختصاص قنوات الأحزاب الشيعية الهجوم على الحكومة



#### أرقام بحاجة إلى ترجمة

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.

واستند اهتمام الإعلام العراقي في الجانب الاقتصادي على البيانات والتصريحات الرسمية والتقارير المترجمة من دون ملاحظتها بالتحليل والمتابعة أو تبسيطها للقارئ، وغابت التغطيات الخاصة في قضايا اقتصادية حيوية لا تقل أهمية عن التغطية السياسية والأمنية، كما تتجاهل وسائل الإعلام الشأن الاقتصادي إلا حيث يكون متناغماً مع الجانب السياسي.

واعتكس ضعف خبرات الإعلام الاقتصادي المحلي على منح أفة الفساد الإداري والمالي فرصة للانتشار شمل الألاف من المشاريع الاقتصادية التي تراوحت بين سوء العمل والتهرب من إنجازها على الرغم من صرف أموالها، كما انعكس أيضاً على غياب دور الأمن الاقتصادي في ملاحقة قضايا متعلقة بالأمن الوطني، مثل مزاد الدولار وآلية استخراج وتصدير وبيع النفط، وعمل المصارف ومكاتب الصيرفة.

واقترح التقرير على وسائل الإعلام معالجة هذا الإخفاق بعد إجراءات، في مقدمتها تجنب زج التغطيات الاقتصادية بالشأن السياسي، والتحقق من صحة التصريحات والأرقام التي يوردها السياسيون والمسؤولون حول الوضع الاقتصادي، ومنع التصريحات العاطفية التي تتضمن اتهامات أو

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.

واستند اهتمام الإعلام العراقي في الجانب الاقتصادي على البيانات والتصريحات الرسمية والتقارير المترجمة من دون ملاحظتها بالتحليل والمتابعة أو تبسيطها للقارئ، وغابت التغطيات الخاصة في قضايا اقتصادية حيوية لا تقل أهمية عن التغطية السياسية والأمنية، كما تتجاهل وسائل الإعلام الشأن الاقتصادي إلا حيث يكون متناغماً مع الجانب السياسي.

واقترح التقرير على وسائل الإعلام معالجة هذا الإخفاق بعد إجراءات، في مقدمتها تجنب زج التغطيات الاقتصادية بالشأن السياسي، والتحقق من صحة التصريحات والأرقام التي يوردها السياسيون والمسؤولون حول الوضع الاقتصادي، ومنع التصريحات العاطفية التي تتضمن اتهامات أو

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.

واستند اهتمام الإعلام العراقي في الجانب الاقتصادي على البيانات والتصريحات الرسمية والتقارير المترجمة من دون ملاحظتها بالتحليل والمتابعة أو تبسيطها للقارئ، وغابت التغطيات الخاصة في قضايا اقتصادية حيوية لا تقل أهمية عن التغطية السياسية والأمنية، كما تتجاهل وسائل الإعلام الشأن الاقتصادي إلا حيث يكون متناغماً مع الجانب السياسي.

واقترح التقرير على وسائل الإعلام معالجة هذا الإخفاق بعد إجراءات، في مقدمتها تجنب زج التغطيات الاقتصادية بالشأن السياسي، والتحقق من صحة التصريحات والأرقام التي يوردها السياسيون والمسؤولون حول الوضع الاقتصادي، ومنع التصريحات العاطفية التي تتضمن اتهامات أو

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.

واستند اهتمام الإعلام العراقي في الجانب الاقتصادي على البيانات والتصريحات الرسمية والتقارير المترجمة من دون ملاحظتها بالتحليل والمتابعة أو تبسيطها للقارئ، وغابت التغطيات الخاصة في قضايا اقتصادية حيوية لا تقل أهمية عن التغطية السياسية والأمنية، كما تتجاهل وسائل الإعلام الشأن الاقتصادي إلا حيث يكون متناغماً مع الجانب السياسي.

تتطلب التغطية الإعلامية للقضايا الاقتصادية خبرة في التعامل مع الأرقام وفهم النظريات والآزمات الاقتصادية عالمياً ومحلياً، وهو ما يغيب عن وسائل الإعلام العراقية التي تتجاهل الشأن الاقتصادي إلا حين يكون متناغماً مع الجانب السياسي، وتغلب عليها الصراعات السياسية وتنجس الرأي العام، وتبادل الاتهامات حول سبب الأزمة.

بغداد - أخفقت وسائل الإعلام العراقية في تقديم تغطيات واضحة ورصينة حول الأزمة الاقتصادية في البلاد، إذ تم توظيفها في الجوانب السياسية، عبر استعراض تصريحات نواب سياسيين ومسؤولين غير متخصصين في الاقتصاد، وخرجت التغطيات مليئة بصراعات سياسية تستهدف الخصوم وتنجس الرأي العام، وتبادل الاتهامات حول سبب الأزمة.

وأفاد تقرير "بيت الإعلام العراقي" الذي رصد التغطية الإعلامية المحلية للأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد منذ انتشار وباء كورونا، وما تبعها من انهيار لأسعار النفط وتراجع التجارة العالمية، أن وسائل الإعلام العراقية تعاني من غياب الخبرة في التعاطي معها، في ظل حاجة الجمهور لأخبار موثوقة وترجمة الأرقام إلى معلومات واضحة وبسيطة يستطيع استيعاب مدلولاتها.

### التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي العراقي أخفقت في الوصول إلى الجمهور بترجمة الأرقام إلى معلومات واضحة

واستحوذت الأزمة الاقتصادية في البلد على اهتمام الرأي العام بشكل لافت، بعدما تراجعت إيرادات الدولة إثر انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية وصل إلى 40 في المئة من سعره، وكون العراق من الدول الريعية، ويعتمد بنحو 90 في المئة من النفط في دخله القومي، أصبح من أكثر الدول تآثراً بالأزمة، وخلق ذلك أزمة رواتب وضعفاً بالمشاريع في البلد.

وشنت القنوات التلفزيونية التابعة للأطراف السياسية العراقية الموالية لإيران هجوماً حاداً على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعد ما قررت خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي، لتجاوز الأزمة.

## تطوير لغة الإشارة مسؤولية وسائل الإعلام المغربية تجاه ذوي الإعاقة

لكنها بقيت محدودة ولم تصل إلى المستوى المطلوب في ضمان حق الصم وضعاف السمع بالوصول إلى البرامج التلفزيونية المختلفة.

ولم يتم تطوير هذه الإجراءات بشكل كاف منذ دخول شروط البث للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون وشركة صورياد القناة الثانية حين التنفيذ سنة 2012، ودعا المجلس في هذا الإطار إلى تبني أكبر لتطوير إدراج لغة الإشارة في برامج الخدمة العمومية.

ونوه أنه يأخذ في الاعتبار ما قد يتطلبه تطوير واستخدام هذه التهيئة من توفير موارد مادية وبشرية، وأن النهوض بوصول الأشخاص الصم وضعاف السمع إلى البرامج التلفزيونية، وفق الكيفيات والشروط التي تحددها شروط البث، ضرورة حقوقية ملحة تستدعي اتخاذ

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.

لكنها بقيت محدودة ولم تصل إلى المستوى المطلوب في ضمان حق الصم وضعاف السمع بالوصول إلى البرامج التلفزيونية المختلفة. ولم يتم تطوير هذه الإجراءات بشكل كاف منذ دخول شروط البث للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون وشركة صورياد القناة الثانية حين التنفيذ سنة 2012، ودعا المجلس في هذا الإطار إلى تبني أكبر لتطوير إدراج لغة الإشارة في برامج الخدمة العمومية.

ونوه أنه يأخذ في الاعتبار ما قد يتطلبه تطوير واستخدام هذه التهيئة من توفير موارد مادية وبشرية، وأن النهوض بوصول الأشخاص الصم وضعاف السمع إلى البرامج التلفزيونية، وفق الكيفيات والشروط التي تحددها شروط البث، ضرورة حقوقية ملحة تستدعي اتخاذ

وأشار التقرير إلى افتقار الصحفيين العراقيين إلى الخبرات اللازمة للعمل في التغطيات الاقتصادية، للبلاد بل لأنها متضررة أكثر من غيرها بسبب تلاشي أرباح الاستحواذ على الدولار من البنك المركزي، إذ بالرغم من أن هذا القرار سيضرب بالوظائف على المدى القريب، حيث تخبر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسدّ ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيعية التابعة لإيران.

وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي، لذلك استغلت منابرها للدفاع عن مصالحها. واتسمت التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي بشكل عام، بالإخفاق في الوصول إلى الجمهور بلغة بسيطة وواضحة إذ تضمنت سرداً لأرقام ومقارنات اقتصادية بحثية، دون استخدام تبسيط لها عبر جداول إحصائية أو أنفوغراف-فيديوغراف تكون واضحة حول الأزمة الاقتصادية وتدابيرها.



مناخ عالمي يهدد الصحفيين